الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

11 العدد الحادي عشر
سبتمبر 2021

توكيد الفعل المضارع بالنون

د. عمر بن علي المقوشي*
Omaroraini@gmail.com

الملخص:

سعى البحث إلى دراسة اتصال الفعل المضارع بنون التوكيد، وما يتصل به من أحكام بين الجواز والوجوب والامتناع، وما يتركه هذا الاتصال من أثر على المضارع، وقد قُسم البحث إلى أقسام ثلاثة، تمهيد، ومبحثين، وقبلها مقدمة، وبعدها خاتمة، وقد خرج بأمور، منها قلة توكيد الفعل الماضي الدَّال على الاستقبال، وهو مما يحفظ، ولا يقاس عليه، وأن أبا علي الفارسي ومكي بن أبي طالب والعكبري تابعوا الكوفيين في عدم وجوب توكيد المضارع الواقع جوابًا لقسم، فهذا القول ليس قول الكوفيين وحدهم، وأن سيبويه ممن أوجب توكيد جواب القسم خلافا لمن نسب إليه الجواز، وأن المبرد يُجوِّز توكيد فعل الشرط بعد إمَّا خلافا لمن نسب إليه الإيجاب، وأن حذف نون الرفع عند دخول نون التوكيد على المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة بسبب توالي الأمثال، ولأن تلك النون علامة لرفع المضارع.

الكلمات المفتاحية: الفعل، المضارع، نون التوكيد، التغييرات، التوكيد.

* أستاذ اللغة والنحو المشارك - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

DOI: 10.53286/2118-000-011-004

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

Present Tense Verb Affirmation with *Nūn*

Dr. Omar Bin Ali Al-Maqushi*

Omaroraini@gmail.com

Abstract:

The research sought to study the connection of the Present Tense Verb with the Affirmative *nūn* 'N letter', the related grammatical rules between permissibility, obligatory and abstaining, and the impact this connection leaves on the present tense. The research was divided into three sections, a preface, two chapters, and a conclusion. The research concludes with several issues, including: The lack of affirmation of the past tense verb indicating reception. Abu Ali Al-Farisi, Makki Bin Abi Talib and Al-Akbari followed the Kufa grammarians in not having to affirm the present tense verb in a response clause of a vow. Sibawayh is one of those who necessitated the Affirmation of the vow's response clause in contrast to the one to whom the permissibility was attributed. According to alMubarrad, it is permissible to affirm the verb of the condition after the word *emma* 'either' in contrast to the one to whom the affirmation is attributed. The *nūn* of the nominative is omitted when entering the *nūn* of the affirmation on the predicate to the group *waw* or the addressing *ya'a* because of the sequence of similar letters, and because that *nūn* is a sign of a nominative present tense.

Keywords: Verb, Present Tense, Affirmation *nūn,* The changes, Affirmation.

*Associate Professor of Morphology & Syntax, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

المقدمة:

عني النحاة بأواخر الكلمات، فعرَّفُوا بمعربها ومبنيها، وعلاماتهما، وكان للمعرب النصيب الأكبر من دراساتهم، وكذلك ما يؤثّر في المعربات ويحدث لها التغييرات، وفي هذا العمل دُرس أحد المعربات، وهو المضارع، ودُرست معه نون التوكيد التي تؤثر عليه فينتقل بسببها من المعربات إلى المبنيات، وكان منهج البحث وصفيا استقرائيا، وكانت من طبيعة البحث أن انقسم إلى تمهيد ومبحثين، كان التمهيد بذكر ما تتصل به النون اتفاقا أو على خلاف، ومتى تحذف، وكيف يوقف عليها؟، والمبحث الأول كان عن اتصال نون التوكيد بالمضارع، وكان ذلك في مسائل، أولها توكيد المضارع الواقع جواب قسم مثبتا كان أو منفيا، مستقبلا أو حالا أو دالا على مضي، وثانيها اتصالها بفعل الشرط، وثالثها اتصالها بالمضارع المنفي، والمبحث الثاني جُعل لدرس التغييرات التي تطرأ على المؤكد بها، ومسائل هذا المبحث هي ما يطرأ على المضارع صحيح الآخر، والأمثال الخمسة، والمسند إلى نون النسوة، ثم وضعت خاتمة تلخص ما توصل إليه البحث.

توكيد الفعل المضارع بالنون:

تمهيد:

إن مما يتصل به الفعل ويؤثر فيه نوني التوكيد، وهما: نون ثقيلة، أصلها نونان: ساكنة فمفتوحة أدغمتا، وأخرى خفيفة ساكنة، وفيهما مسائل، ولهما أحكام سيحاول البحث عرض ما قيل فيهما ومناقشته ما كان إلى ذلك حاجة، وفي هذا التمهيد سيُعرض لمسائل عن التوكيد بالنون قبل درس اتصال المضارع بها.

أصل نون التوكيد:

يرى جمهور نحاة البصرة أن نوني التوكيد أصلان لاختلاف أحكامهما، وذهب الكوفيون إلى أن الثقيلة هي الأصل[1]، والأقرب ما ذهب إليه سيبويه وشيخه وتابعهما جمهور البصريين؛ لأمور، منها أنْ لو كانا شيئا واحدا لما اختلف عند الوقف عليهما[2].

أشدهما توكيدًا:

يؤكد الفعل بنون ثقيلة أو خفيفة، وتوكيده بالثقيلة أبلغ، قال سيبويه: "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ تأكيدا"[3]، وعلى ذلك جمهور النحاة[4]، ولا دليل على ما ذكره الزركشي من أن توكيد الفعل بنون خفيفة "بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، أو شديدة فبمنزلة تأكيده ثلاثا"[5]، ولعل ذلك من باب التقريب للمتعلم، ولو قيل: إن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد لكان أولى.

الوقف على نون التوكيد الخفيفة:

سيُتحدث عن ذلك، وعن الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف عليها لاحقا.

حذف نون التوكيد:

قد تحذف نون التوكيد الخفيفة تخفيفا، وهو خاص بالشعر[6]، وحذفها عند الوقف تشبيه لها بنون التنوين[7]، وثمة مسائل في حذفها ستعرض في موضعها.

توكيد الفعل الماضي:

التوكيد بالنون يخلّص الفعل للاستقبال، لذا امتنع توكيد الفعل الماضي؛ لأن معناه المضي، "فالنون لا تدخل على فعل قد وقع"[8]، والماضي فعل قد وقع وحدث وحصل، فلا تدخله النون، وقد وردت شواهد فيها توكيد للفعل الماضي، عُدَّت شاذة، وسهَّل مجيئَها دلالتُها على الاستقبال، ومن ذلك قول الشاعر[9]:

دَامَـنَّ سَـعْدُكَ إِنْ رَحِمْـتَ مُتَيَّمًـا لَـوْلَاكَ لَـمْ يَـكُ لِلصَـبَابَةِ جَانِحًـا

وكان للشاعر أن يقول قد دام ... دون أن يختل وزن البيت، كذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّال مِنْهُ، مَعَهُ نَهرَان يَجْرِيَان، أَحَدُهُمَا رَأْيَ العَيْنِ مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالآخَرُ رَأْيَ

العَيْنِ نَارٌ تَأَجَجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأْتِ النَّهَرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارا، وَلْيُغْمِضْ ثُمَّ لْيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَيِشْرَبَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ"[10]، والذي يمال إليه صحة توكيد الماضي إذا كان دالا على المستقبل على قلة شديدة كما في الحديث، أو كان دعاء -وهو المطلوب وقوعه في المستقبل- كما في الشاهد الشعري.

توكيد فعل التعجب:

والمقصود صيغتا التعجب القياسيتان، أما صيغة ما أفعله فلا إشكال في حكم توكيدها بالنون؛ لأنه جيء بها على الماضي معنًى وصورة، فلا سبيل إلى توكيدها، ولم يَرِد في شاهدٍ توكيدُها، وأما صيغة أفعلْ به فمع أنها جاءت على صورة الأمر فإنها تعد فعلا ماضيا؛ لذا منعوا توكيدها، وعدُّوا ما جاء منها في الشعر مؤكَّدا شاذا[11]، ومما جاء من أفعِلْ به التي للتعجب مؤكَّدا، وعُدَّ شاذا قوله:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صَرِيْمَةً فَـأَحْرِبِـهِ مِـنْ طُـوْلِ فَقْـرٍوَأَحْرِيَـا

وأصله وأحريَنْ، فلما وقف أبدل النون ألفا، وقد اضطرته القافية إلى التوكيد بالنون الخفيفة، ثم الوقف عليها بقلبها ألفا.

توكيد فعل الأمر:

يجوز توكيد فعل الأمر بالنون مطلقا؛ لأنه يدل على الاستقبال[12]، ومن المستغرب أن ليس في القراءات الأربع عشرة فعلُ أمرٍ مؤكد على كثرة ذكر أفعال الأمر في القرآن، في حين يشيع توكيد فعل الأمر في الشعر.

المبحث الأول: توكيد الفعل المضارع بالنون:

لتوكيد المضارع بالنون أحكام بين الجواز والوجوب والامتناع، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أولا: حكم اتصالهما بالمضارع الواقع جوابًا لقسم

ذكر كثير من النحويين أن المضارع الواقع جوابًا لقسم -إذا كان مثبتًا مستقبلًا غير مفصول عن القسم- تتصل به نون التوكيد، والذي عليه البصريون أن ما استوفى الشروطَ السابقة واجبٌ

اتصاله بالنون، وما خلا من أحدها امتنع اتصاله بالنون، والكوفيون يجيزون دخول النون على المضارع إذا استوفيت بعض الشروط، فليس استيفاء تلك الشروط عندهم يوجب دخول نون التوكيد.

وقد ذكر سيبويه أن النون تلزم المضارع المثبت إذا وقع جوابًا لقسم، قال: "القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللامُ، ولزمت اللامُ النونَ... وذلك قولك: واللهِ لأفعلَن"[13]. هذا مذهب البصريين، أي: لا بد عندهم من مجيء اللام والنون مع الفعل المثبت الواقع جواب قسم، أما عند الكوفيون فيعاقب أحدهما الآخر[14].

أما المضارع المنفي بـ(لا) ولو حُذِفت وأريد معناها فلا يجوز دخول النون عليه. قال سيبويه: "إذا حلفت على فعل منفيّ لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: واللهِ لا أفعلُ. وقد يجوز لك -وهو من كلام العرب- أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها، وذلك قولك: واللهِ أفعلُ ذلك أبدًا، تريد: والله لا أفعل ذلك أبدًا. وقال:

فَخَـالِف فَـلا -وَاللهِ- تَهْـبِطُ تَلْعَـةً مِنْ الأَرْضِ إلا أَنْتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ"[15]

وتابع المبرد سيبويه فقال عن المضارع المنفي بـ(لا): "تدل (لا) على ما لم يقع، كما تدل النون عليه إذا قلت: والله لأفعلَن، ثم نفيت فقلت: والله لا أفعل. فهذا مبيَّن بأنفس الحروف، مستغنى فيه عن غيرها؛ لأن النون إنما دخلت لتفصل بين معنيين، فإذ كان الفصل بغيرها لم تحتج إليها"[16]، فالمبرد يقرر أن المضارع المقسم عليه إذا نفي بـ(لا) امتنع توكيده بالنون؛ لأن النون تأتي لتخليص الفعل للمستقبل، وهذا هو الذي تأتي له (لا)؛ لذا لم يُحتَجْ إلى النون.

وهذا تعليل الخليل الذي ذكر أنهم يأتون بالنون للفصل بين الحاضر والمستقبل، فإذا قيل: لتفعلَن عرف أنه في المستقبل، وإذا قيل: إنك لتفعلُ عرف أنه في الحال. قال سيبويه: "قلت: لِمَ أُلزِمَتْ النونُ آخرَ الكلمة؟ فقال: لكي لايشبه قوله: إنه ليفعلُ؛ لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر

بفعل واقع فيه الفاعل"[17]، وقد ذكر ابن السراج أن الإثبات شرط لاتصال المضارع بالنون، والنفي مانع له. قال: "تقول: واللهِ أفعلُ، تريد: لا أفعلُ، وإن شئت أظهرت (لا)، وإنما جاز حذف (لا)؛ لأنه موضع لا يلبس، ألا ترى أنك لو أردت الإيجاب ولم ترد النفي قلت: لأفعلَن".

وابن جنيّ على هذا الرأي، فقد ذكر في اللمعِ المواضعَ التي تدخل النونان فيها على المضارع جوازًا أو وجوبًا، وليس منها المضارع المنفي بـ(لا) الواقع جوابا لقسم، ثم قال: "وقد تدخل النونان في غير هذه المواضع، وليس ذلك بقياس، فتركناه"[18]، وممن ذكر أن المنفي بـ(لا) الواقع جوابا لقسم ممتنع توكيده ابن يعيش، فقد قال: "اللام لازمة لليمين، والنون لازمة اللام، لا يجوز طرحها، فاللام لازمة للتوكيد، ولو لم تلزم التبس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعلُ، ولزمت النون لما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال"[19]، وعلى المنع أكثر المتأخرين[20].

ولم يُوجِبْ الكوفيون تأكيدَ المضارعِ الواقع جوابا لقسم إذا استوفى الشروط "في سعة الكلام، فيجيزون واللهِ لأقومُ، واللهِ لأقومَن، وقال الشاعر:

وَعَيْشِكِ يَا سَلمَى لَأُوْقِنُ أَنَّنِيْ لِمَا شِئْتِ مُسْتَحْلٍ وَلَوْ أَنَّهُ القَتْلُ

وقال آخر:

يَمِيْنًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعُلُ"[21]

وأشار إلى مذهب الكوفيين السمين الحلبي، وابن عقيل، والأشموني[22].

وخالف أبو علي الفارسي قول الجمهور، إذ قال عن نون التوكيد: "من مواضعها أن تُلحَق مع اللام التي تدخل على الفعل لتلقي القسم، نحو: والله لتفعلَن، وقد يجوز ألا تَلحَقَ النونُ هذا الفعلَ، ولحاق النون معها أكثر"[23]، بل إنه نسب هذا الرأي لسيبويه فقال: "أما قول ابن كثير: {لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} فإن اللام يجوز أن تكون التي يصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر، وقد حكى ذلك سيبويه وأجازه، وكما لم تلحق النون مع الفعل في الآي، كذلك لم تلحق اللام مع النون، في نحو قول الشاعر:

وَقَتِيْلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فَرِعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يَثْأَرِ"[24]

وليس ببعيد أن كلام أبي علي الفارسي هذا هو الذي جعل ابن يعيش ينسب لأبي علي الفارسي القول بأن عدم لزوم النون للمضارع الواقع جوابا لقسم رأي سيبويه[25]، وقد ذكر ذلك ابن عقيل[26] كذلك، وتوبع أبو علي الفارسي في نسبة هذا الرأي لسيبويه[27].

وممن تابع الكوفيين وأبا علي الفارسي في عدم لزوم النون لام التوكيد القيسي[28]، وأجاز العكبري حذفها لعلة لم يُسبق إليها فيما أعلم، قال في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١﴾ [القيامة، آية: (1)]: "لام القسم لم تصحبها النونُ اعتمادا على المعنى، ولأن خبرَ الله صدقٌ، فجاز أن يأتي من غير توكيد، وقيل: شبهت الجملة الفعلية بالجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ﴾ [الحجر، آية: (72)]"[29]. ولا يُسلَّمُ له ذلك؛ فإن القرآنَ كلامُ الله نزَّله بلسان عربي مبين، فهو بالعربية أنزل، وعلى قواعدها قرئ، وهم إذا أرادوا أن يؤكدوا فعلا مستقبلا وصلوه بإحدى النونين حسب الحاجة للتأكيد، وكذلك كلام الله يكون التأكيد فيه بحسب المعنى؛ لذا قيل في قوله تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ٣٢﴾ [يوسف، الآية: (32)]: إن امرأة الوزير كانت أحرص على أن يسجن من أن يكون من الصاغرين؛ لهذا أُكد الفعل الأول بالثقيلة، والثاني بالخفيفة.

وابن مالك ممن تابع الكوفيين وأبا علي الفارسي فقد ذهب إلى أن عدم توكيد المضارع المثبت المقسم عليه كثير في الشعر قليل في النثر. قال: "في (لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقَوَامٌ) شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر، ... والصحيح أنه كثير في الشعر، قليل في النثر"[30]. ورأيه هذا مخالف لما جاء في شرح الكافية فقد قال: "ولا يلزم هذا التوكيد إلا بعد القسم، وإلى هذا أشرت بقولي:

وليس توكيد بنون يلتزم ... في غير فعل مثبت بعد القسم"[31]، فلعله أورد رأي الجمهور هنا، وما اختاره هناك.

وما نسب لسيبويه في هذه المسألة خلافُ كلامه؛ إذ سيقت في أول هذا البحث نصوص لسيبويه تثبت أنه يوجب توكيد المضارع المتصل باللام[32]، وأنه لم يمنع توكيد المضارع الواقع جواب قسم إلا إذا كان منفيًا لفظًا أو تقديرًا[33]، أو كان غير مستقبل كأن يكون ماضيا[34]، أو بمعنى الحال[35]، أما المضارع الواقع جوابا لقسم، وهو مثبت مستقبل فيجب توكيده[36]، فهذا دليل ظاهر على أن سيبويه على وجوب توكيد ذلك المضارع.

ومما اشترط لتوكيد المضارع الواقع جواب قسم أن يكون مستقبلًا، أما ما كان حالًا فقد ذكر سيبويه أن العرب "ألزموا النون في اليمين؛ لئلا يلتبس بما هو واقع"[37]، وذكر المبرد أن "القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال، فكرهوا أن يلتبس بما يقع في الحال... وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال، نحو قولك... إن زيدا ليأكل، فإذا قلت: والله ليأكلَن، علم أن الفعل لم يقع"[38]، وفي موضع آخر ذكر أن النون "لا تقع لما يكون في الحال"[39]، وتابعه أبو علي الفارسي فمنع توكيد ما كان في معنى الحال، قال: "إذا كان المثال للحال لم تسبقه النون؛ لأن هذه النون لم تلحق الفعل في أكثر الأمر، إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي"[40].

وعند الزجاجي "أنهما تدخلان على الأفعال المستقبلة خاصة للتوكيد... وتدلان بدخولهما أن الفعل خاص للاستقبال دون الحال"[41]، وقال الصيمري مثل كلامه فذكر أنهما "لا يدخلان إلا على الفعل المستقبل"[42]، أما ما كان حالا فلا يدخلان عليه، وقد أشار إلى ذلك ابن جني، قال في قراءة: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢﴾ [القيامة، آية: (1، 2)]: "حكى أبو حاتم عن الحسن أنه قال: أَقْسَمَ بالأولى، ولم يقسم بالثانية... ينبغي أن تكون هذه اللامُ لامَ الابتداء، أي: لأنا أقسم بيوم القيامة... ولا ينبغي أن يكون أراد النون للتوكيد؛ لأن تلك تختص بالمستقبل؛ لأن الغرض إنما هو الآن مُقسِم، لا أنه سَيُقْسِم فيما بعد... وقالوا: معناه أقسمُ بيوم القيامة، أي: أنا مقسم الآن، ولأن حذف النون هنا ضعيف خبيث"[43]، وذكر الزمخشري أن من أحكام نون التوكيد أن "لا يؤكد ما... الحال"[44]، وقد استحسن ابن الشجري حذف النون في قراءة: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ لأن

نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال، قال: "والله تعالى أراد الإقسام في الحال، كقولك: والله لأخرجُ، تريد بذلك خروجا أنت فيه، ولو قلت: لأخرجَن، أردت خروجًا متوقعًا"[45].

وذكر ابن يعيش أنهم "أرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال إذ لو قلت: إن زيدا ليقوم جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما، لا لام، فإذا قلت: إن زيدًا ليقومن كان هذا جواب قسم، والمراد الاستقبال لا غير"[46]، وقال في موضع آخر: "الماضي والحال موجودان حاصلان؛ فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل، ولا لا تأكلَن، ولا والله لآكلَن، وهو في حال الأكل"[47]، وممن ذكر امتناع توكيد ما جاء بمعنى الحال ابن عصفور، والرضي، وابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، والأزهري، والسيوطي، والأشموني[48].

وعرض القيسي لما جاء من المضارع بمعنى الحال فلم يذكر رأيا واضحا في كتابيه كليهما فقال - وظاهر قوله جواز توكيده -: "إذا كان حالا لم تلزمه النون في القسم"[49]، وقال: "إذا لم يكن الفعل للاستقبال جاز ترك دخول النون فيه"[50]، فما سبق معناه أن القيسي يجيز دخول النون على ما كان معناه حالا، ولو لم يُجِزْ ذلك لقال: امتنع دخول النون فيه.

ثانيا: حكم اتصالهما بفعل الشرط

اختلف النحويون في توكيد فعل الشرط إذا كانت أداة الشرط موصولة بـ(ما) على الوجوب والجواز، وبعض الفريق الثاني خص الجواز بـ(إنْ) موصولة بـ(ما)، وكذلك اختلفوا في توكيده إذا لم تقترن أداة الشرط بما بين الجواز والمنع.

أما حكم توكيد فعل الشرط المضارع إذا وُصلت أداة الشرط بـ(ما) ففيه خلاف بين النحاة، ففريق يجيز توكيد فعل الشرط إذا اقترنت الأداة بـ(ما)، وآخر يحمله على الوجوب، أما الفريق الأول فهم جمهور النحاة، فقد ذكر سيبويه أن من مواضع نون التوكيد "حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في لتفعلن، لما وقع التوكيد قبل الفعل

ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام. وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجي بها. فأما اللام فهي لازمة في اليمين"[51].

وعلى ذلك الأخفش، قال: "إن زيدت معها (ما)، وصار الفعل الذي بعدها بالنون الخفيفة أو الثقيلة، وقد يكون بغير نون، وإنما حسُنت فيه النون لما دخلته (ما)؛ لأن (ما) نفي، وهو ما ليس بواجب، وهي من الحروف التي تنفي الواجب فحسنت فيه النون"[52]، وذكر ثعلب مواضع دخول النون، وجعل منها "الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، وإما إذا كانت جزاء"[53]، ولا يبعد أنه ممن يرى جواز توكيد المضارع بعد (إما)، لا وجوبه، وذلك لأن الكوفيين لم يوجبوه في القَسَم خلافا للجمهور، فكيف يوجبون ما أجازه الجمهور؟ وإيجابه خلاف ما ورد عن العرب، والكوفيون ممن عُنُوا بتتبع كلام العرب، زد على ذلك أنه ذكره مع الأمر والنهي والاستفهام والتمني، وهي أمور لا خلاف في أن توكيدها بالنون غير واجب.

وعدم إيجاب توكيد فعل الشرط بعد (ما) ظاهر مذهب ابن السراج فقد قال بعد حديثه عن توكيد المضارع الواقع جواب قسم: "وأما الموضع الذي تقع فيه الكون وتخلو منه فالأمر والنهي وما جرى مجراهما من الأفعال غير الواجبة،... ومن مواضعها حروف الجزاء إذا أوقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، نقول: إما تأتني آتك، وأيهم ما يقولن ذاك تجزه"[54].

وعلى مذهب عدم الوجوب أبو جعفر النحاس، قال في نحو إمَّا يأتينكم: "النون مؤكدة، وإذا دخلت (ما) شبهت بلام القسم فحسن المجيء بالنون"[55]، وهذا هو مذهب أبي سعيد السيرافي فقد ذكر أن موضع زيادة النون: "فيما لم يكن واجبا مثل الأمر والنهي والاستفهام والجزاء، كقولك:... إما تذهبَن أذهب معك"[56]، وعلى هذا أكثر النحاة كأبي علي الفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي[57].

وذهب قوم إلى أن هذا الحكم خاص بـ(إنْ) دون سائر أدوات الشرط، وهو ظاهر مذهب ثعلب فقد ذكر مواضع دخول النون، ومنها "إمَّا إذا كانت جزاء"[58]، ولم يشر إلى أداة أخرى، وذكر الزجاجي

أنها تدخل "في إن التي للجزاء خاصة إذا وصلت بما دون سائر ما يجازى به"[59]، وتابعه أبو بكر الزبيدي، قال: "تدخل في المجازاة مع (إما) خاصة، تقول: إما تأتين زيدا تأتك، وأنت بالخيار، إن شئت أدخلتهما مع هذه الأفعال، وإن شئت لم تدخل إلا في القسم"[60].

أما الفريق الثاني فذهبوا إلى وجوب توكيد الفعل بعد إمَّا، وعَدُّوا خُلُوَّه من النون شذوذًا، وقد نُسِب هذا المذهب للمبرد[61]، وليس في المقتضب ولا غيره مما هو مطبوع من كتبه ما يدل على ذلك، أما قوله: "من مواضعها: الجزاء إذا لحقت ما زائدة في حرف الجزاء؛ لأنها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك: لأفعلَن، وذلك قولك: إمَّا تأتني آتك، ومتى ما تقعدَن أقعدْ"[62]، وقوله: "الجزاء بغير ما قبح دخولها فيه؛ لأنه خبر يجب آخره بوجوب أوله"[63] فليس بدليل كاف؛ لأنه أتبعه بقوله: "وإنما يجوز دخولها الجزاء بغير ما في الشعر للضرورة، كما يجوز ذلك في الخبر. فمن ذلك قوله:

مَـنْ تَـثْقَفَنْ مِـنْهُم فَلَـيْسَ بَآئِـبٍ أَبَـدًا وَقَتْـلُ بَـنِيْ قُتَيْبَـةَ شَـافِي

فهذا يجوز"[64]، بل إن في المقتضب تصريحا بذلك قال: "أما القسم فإحداهما فيه واجبة لا محالة، وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير"[65]، أي: ما سوى جواب القسم لا يجب توكيده، وفي الكامل ما قد يؤكد متابعته لسيبويه، فقد تحدث عن (إما)، وعن أدوات الشرط، وعن زيادة (ما) عليها، وأتى بأمثلة ليست مؤكدة، ومنها ما هو شعر، ولم يذكر أن ذلك شذوذ، قال: "ما لا تكون لازمة، ولكن تكون زائدة في (إن) التي هي للجزاء، كما تزاد في سائر الكلام، نحو: أين تكن أكن، وأينما تكن أكن، وكذلك: متى تأتني آتك، متى ما تأتني آتك، وتقول: إن تأتني أتك، وإما تأتني آتك... كما قال:

فَإِمَّـا تَرَيْـنِيْ لَا أُغَمِّـضُ سَـاعةً مِـنْ اللَيْـلِ إلا أَنْ أُكِـبّ فَأَنْعَسَـا"[66]

والذي يظهر أن أول من صرح بهذا المذهب هو الزجاج، قال: "الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة لزمتها (ما)، ومعنى لزومها إياها معنى التوكيد، وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد"[67]، وقال الزجاجي: "مما يدخلان عليه... في (إن) التي للجزاء خاصة، إذا وصلت بـ(ما)

دون سائر ما يجازى به"[68]، وظاهر كلام الزجاجي أنه متابع لشيخه، وتابعهما العكبري فقد ذكر أن "ما جاء في القرآن أفعال الشرط عقيبَ (إمَّا) كله مؤكد بالنون، وهو القياس؛ لأن زيادة (ما) تؤذن بإرادة شدة التوكيد... وقد جاء في الشعر غير مؤكد بالنون"[69].

وعُدّ أبو حيان أبا العباس المهدوي[70]، وابن عطية ممن يوجب توكيد فعل الشرط ما اقترن بما، قال: "قال أبو العباس المهدوي: إن هي التي للشرط زيدت عليها ما للتأكيد ليصح دخول النون للتوكيد في الفعل، ولو سقطت يعني ما لم تدخل النون، فما تؤكد أول الكلام والنون تؤكد آخره، وتبعه ابن عطية في هذا فقال: فإن هي للشرط دخلت ما عليها مؤكدة ليصح دخول النون المشددة فهي بمثابة لام القسم التي تجيء لمجيء النون... وهذا الذي ذهبا إليه من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت إن بما هو مذهب المبرد والزجاج"[71]، واعترض عليه تلميذه السمين في هذا الفهم، فقال: "ليس في كلامهما ما يدل على لزوم النون كما ترى، غاية ما فيه أنهما اشترطا في صحة تأكيده بالنون زيادة (ما) على (إن). أما كون التأكيد لازما أو غير لازم فلم يتعرضا له"[72]، والذي يظهر أن أبا حيَّان حمّل نصهما ما لا يحتمل، وأما السمين فشطر كلامه صحيح، وهو أن ليس في كلامهما دليل على وجوب توكيد فعل الشرط بعد (إمَّا)، والأقرب أنهما يريان امتناع توكيد فعل الشرط بدون زيادة (ما).

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور وهو جواز عدم توكيد فعل الشرط بعد (إمَّا)، والأحسن توكيده؛ لأن توكيد المضارع بعدها تشبيه له بالمضارع الواقع جوابا لقسم، فإذا جاز عدم توكيد جواب القسم بالنون كان عدم وجوب التوكيد بها بعد إما أحرى، قال ابن يعيش: "هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيين، وإنما دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على ليفعلَن لشبهٍ بينهما، وقد جاز سقوط النون من ليفعلَن على ما حكاه سيبويه، وإذا لم تلزم ليفعلَن مع أن النون فيه تفرق بين معنيين فإن لا تلزم إمَّا يفعلَن بطريق الأولى؛ إذ النونُ فيه لا تفرق بين معنين"[73].

ثالثًا: حكم اتصالهما بالمضارع المنفي بـ(لا)

منع الجمهور توكيد المضارع المنفي، إذ ذكروا مواضع لتوكيد الفعل، ولم يجعلوا منها المنفي[74]، وخالفهم ابن جنيّ وجماعةٌ من المتأخرين محتجين بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾ [الأنفال، آية: 25]، وأنَّ النفيَ بـ(لا) يُشبهُ النهيَ ، قال ابن جني في معرض حديثه عن الآية السابقة: "لا يجوز أن يراد زيادة (لا) من قِبَلِ أنه يصيرُ معناه: واتقوا فتنة تصيبَن الذين ظلموا منكم خاصة، فليس هذا عندنا من مواضع دخول النون، ألا تراك لا تقول: ضربت رجلا يدخلَن المسجد؟ هذا خطأ لا يقال"[75]، وفي موضع آخر لا يجيز عدَّ اللامَ لامَ توكيدٍ أُشبِعَت فتحةً فأصبحت ألفًا، ولو أجازه لصار التوكيد واجبا، لا مختلَفا فيه، قال: "فإن قلت: فهل يجوز أن يحمله على أنه أراد: {لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً}، ثم أشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفا... قيل: يمنع من هذا المعنى، وهو قوله تعالى يليه: {وَاعْلَمُوا أَنْ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ} فهذا الإغلاظ والإرهاب أشبه بقراءة من قرأ: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً} من أن يكون معناه: إنما تصيب الذين ظلموا خاصة"[76].

وتابعه ابن مالك، قال: "وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفيُّ بـ(لا) تشبيها بالنهي كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾، وقد زعم قوم أن هذا نهي، وليس بصحيح، ومثله قول الشاعر:

فَـلا الجَـارَةُ الـدُّنْيَا بِهَـا تَلْحَيَنَّهَـا وَلَا الضَّـيْفُ فِيْهَـا إِنْ أَنَـاخَ مُحَـوَّلُ

إلا أن توكيد (تصيبن) أحسن، لاتصاله بـ(لا)، فهو بذلك أشبه بالنهي... بخلاف قول الشاعر: تلحينها فإنه غير متصل بـ(لا) فبعُد شبَهُهُ بالنهي، ومع ذلك فقد سوغت توكيده (لا) وإن كانت منفصلة، فتوكيد تصيبن لاتصاله بـ(لا) أحق وأولى"[77]، وتشبيههم للنفي بالنهي؛ "لأن النهي نفي"[78]، وتابع ابنَ جني كثيرٌ من المتأخرين[79] كالرضي، وابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي، والأزهري.

والجمهور يمنعون في السعة توكيدَ المضارع المنفي بـ(لا)، ويحكمونَ على ما جاء منه بالضرورة، أما الآية شاهد المجيزين، وهي قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[الأنفال، آية: 25]، فقد تأولوها بعدة تأويلات:

التأويل الأول: أن الذي في الآية جواب طلب، قال فيها الفرَّاء: "أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهيا، ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ ﴾ أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء"[80]، وقد ذكر الأخفش رأي الفراء ورده، قال: "ليس... بجواب... ولو كان جوابا ما دخلت النون"[81]، ونقل الزجاج رأي الفراء وأغفل ذكر الفراء، قال: "وزعم بعض النحويين أن الكلام جزاء، فيه طرف من النهي، فإذا قلت: انزل عن الدابة لا تطرحْك، ولا تطرحنَّك، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، فالمعنى: أن تنزل عنها لا تطرحك فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام، ومثله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾إنما أمرت بالدخول، ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان، فقالت: ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾، فلفظ النهي لسليمان، ومعناه للنمل، كما تقول: لا أرينّك ههنا، فلفظ النهي لنفسك، ومعناه: لا تكونَن ههنا فإني أراك"[82].

والذي يظهر أن ما ذكره الزجاج هنا رأيان، لا رأي واحد، الأول للفراء، وهو أن الآية أمر ثم نهي، وفي العبارة معنى الجزاء، فهو نهي واقع جوابَ طلب، أما ما ذكره بعد سوقه للآية الكريمة فكأنه رأي آخر، وقال الزمخشري: "إذا كان جوابا فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم"[83]، ولقد ذكر العكبري رأي الفراء، ولم ينسبه إليه أيضا، قال: إنه "جواب الأمر، وأُكد بالنون مبالغة، وهو ضعيف؛ لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد"[84]، ورد أبو حيان رأي الفراء والزمخشري، قال: "قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ ﴾؛ لأنه ينتظم من المثال والآية شرط وجزاء كما قدر، ولا ينتظم ذلك هناك، ألا ترى أنه لا يصح تقدير (إن تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة)؛ لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط مقتضاه من جهة المعنى، وأخذ الزمخشري قول

الفراء وزاده فسادا، وخبَّط فيه، فقال:... إذا كان جوابًا فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم. انتهى تقرير هذا القول. فانظر كيف قدَّر أن يكون جوابا للأمر الذي هو ﴿ وَٱتَّقُواْ﴾، ثم قدر أداة الشرط داخلة على غير مضارع ﴿ وَٱتَّقُواْ﴾ فقال فالمعنى: إنْ أصابتكم، يعني: الفتنة. وانظر كيف قدر الفراء في انزل عن الدابة لا تطرحَنك. وفي قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر، وهكذا يقدر ما كان جوابا للأمر"[85]، وهذا غير مسلَّم لأبي حيان، ففي قولهم: زرني أكرمْك يكون التقدير: زرني إن تزرني أكرمك، فأداة الشرط داخلة هنا على المضارع، هذ ما قرره النحاة، فلا وجه لاعتراض أبي حيان على الفراء في هذا الجانب، إلا أنه محق في أن الأمر منتظم في الآية من سورة النمل والمثال، لكنه لا ينتظم في الآية مثار الحديث.

والتأويل الثاني: أن (لا) في الآية التي في سورة الأنفال ناهية، مستأنف بها، وهذا رأي الأخفش، قال: "نهي بعد أمر"[86].

والتأويل الثالث: نسب لقوم أن (لا) نافية واقعة في جواب قسم محذوف، وشبهوا النفي بالموجب فدخلت النون هنا كما دخلت في (لتضربَن)[87].

والتأويل الرابع: أنها جواب قسم محذوف، و(لا) لام توكيد أُشبعت فتحتها فأصبحت (لا)، وهذا الرأي منسوب إلى ابن جني، قال السمين الحلبي: "قيل: إن اللام لام التوكيد، والفعل بعدها مثبت، وإنما مطلت اللام، أي: أشبعت فتحتها فتولدت ألفا، فدخول النون فيها قياس، وتأثر هذا القائل بقراءة جماعة كثيرة: {لتصيبنّ...}، وممن وجَّه ذلك ابن جني، والعجب أنه وجه هذه القراءة الشاذة بتوجيه يردها إلى قراءة العامة، فقال: ويجوز أن تكون قراءة ابن مسعود ومن ذكر معه مخففة من (لا)، يعني حذفت ألف (لا) تخفيفا، واكتفي بالحركة... فقد تحصل من هذا أن ابن جنّي خرج كلًا من القراءتين على الأخرى، وهذا لا ينبغي أن يجوز البتة، كيف يورد لفظ نفي ويتأولُ بثبوتٍ وعكسه؟"[88].

وما قاله السمين عن ابن جنّي غير صحيح، فابن جني في قراءة العامة على أن الآية لا تحتاج تأويلا لإجازة توكيد المنفي بـ(لا)، فلا حاجة لتأوُّل الآية، وهذا هو المشهور عنه، وقد نُسب إليه هذا التأويل، ولم يصرح به، بل إنه صرح بخلافه[89]، فعلى هذا لا يكون ابن جني ممن خرج قراءة العامة على أنها لام التوكيد أشبعت فتحتها؛ لأن هذا التخريج لا يقول به إلا من منع توكيد المنفي بـ(لا)، وابن جني مشهور عنه إجازة ذلك، ولا يكون كما قال السمين قد خرج كلا من القراءتين على الأخرى.

والتأويل الخامس: أن ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جملة قول، وهذه الجملة صفة، قال الزمخشري: "كذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول؛ كأنه قيل: واتقوا فتنة لا تصيبنّ، ونظيره قوله:

حَــتَّى إِذَا جَــنّ الظَّــلَامُ وَاخْــتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ؟

أي: بمذق مقول فيه هذا القول"[90]، فالنهي كما قال السمين في الصورة "للمصيبة، وفي المعنى للمخاطبين، وهو في المعنى كقولهم: لا أرَيَنّك ههنا، أي: لا تتعاطوا أسبابا يصيبكم فيها مصيبة لا تخص ظالمكم، ونون التوكيد على هذا في محلها"[91]، والذي جعل الزمخشري يقدر أن تكون الجملة معمولة لقول محذوف "أن الجملة الطلبية لا تقع صفة"[92].

والتأويل السادس: أن تكون (لا) نافية، والجملة صفة، ولا يشكل على القائل بهذا أن "الجملة صفة لفتنة، وهذا واضح من هذه الجهة، إلا أنه يشكل عليه توكيد المضارع في غير قسم، ولا طلب، ولا شرط"[93].

ولعل الأَولى أن تحمل هذه الآية على ظاهرها، وأن يعتدّ بما جاء عن العرب من تو كيد المضارع المنفي بـ(لا) بفصل أو بدونه.

المبحث الثاني: التغييرات التي تطرأ على المضارع المؤكد بالنون

صحيح الآخر: تحدث النحاة عما يطرأ على المضارع إذا أكد بالنون، أما صحيح الآخر غير المسند إلى ضمير فيفتحون آخره إذا اتصل بنون التوكيد، ذكر سيبويه أنه "إذا كان فعل الواحد

مرفوعا، ثم لَحقَتْهُ النونُ صيَّرت الحرف المرفوع مفتوحا؛ لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلَن ذاك؟ وهل تخرجَن يا زيد؟"[94]، وذكر المبرد علة أخرى لاختيارهم الفتح في فعل الواحد، قال: "إنما اختاروا الفتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات، وذلك قولك للرجل: هل تضربَن زيدا؟، والله لتضربَن زيدًا"[95]، وقد أشار إلى فتح آخر المؤكد غير المسند النحويّون[96].

الأمثال الخمسة: وأما الأمثالُ الخمسة، وهي المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فإنهم إذا أرادوا توكيدها أتوا بنون التوكيد، ثم حذفوا نون الرفع -إن لم تكن قد حذفت لعلة إعرابية- لتوالي الأمثال، ثم يحذفون واو الجماعة وياء المخاطبة منعًا لالتقاء ساكنين إن لم يكن الأول ألفا والثاني أول المضعف، وقد أشار إلى ذلك سيبويه حيث قال: "إذا كان فعل الجميع مرفوعا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلُن ذاك ولتذهبُن؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلُن ذاك، تحذف نون الرفع؛ لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشدُّ استثقالا للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا. بلغنا بعض القراء قرأ: {أَتُحَاجُّونِي}، وكان يقرأ: {فَبِمَ تُبَشِّرُونِ}، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"[97]،

وعلى هذا ابن السراج، قال: "إذا أدخلت النون الشديدة على يفعلان حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات...، وكذلك النون في يفعلون، تقول: ليفعلُن ذاك، وقد حذفت النون فيما هو أشد من هذا لاجتماع النونات، قرأ بعض القراء: {أَتُحَاجُّونِي}، و{فَبِمَ تُبَشِّرُونِ}، وسقطت الواو لالتقاء الساكنين فصار ليفعلُن"[98].

وقد خالف المبرد سيبويه فعزا حذف نون الرفع إلى غير توالي النونات، قال: "إذا ثنّيت أو جمعت أو خاطبت مؤنثا فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون"[99]، وفي كتابه المفقود مسائل الغلط ردّ على سيبويه -فيما ينسبه إليه ابن ولاد- قال: "هذا اعتلال فاسد؛ لأن الجمعَ بين نونين -في

تضربونني وثلاث نونات في قولهم: إنَّني- غيرُ مستنكر، ولكن القول في هذا: إنهم بنوا الفعل المذكر مع النون على الفتح... وسقوط النون من الجميع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد... هذا القياس، وهو قول أبي عثمان"[100]، وقد احتج لمذهب سيبويه ابن ولاد الذي اعتمد في احتجاجه على أن تضعيف الحرف ثقيل على اللسان، وأن ما يثقل على اللسان له ثلاث حالات، إحداها: "أن يتحملوه في مواضع من كلامهم لمعانٍ تعرض فيه ولا يجوز غيره، وقد يدَعونه في مواضع لا يجيزونه فيها البتة، وفي مواضع يجيزون الوجهين: التضعيف والترك،... والنون التي تدخل للتوكيد فهي وإن كانت زائدة فإنما زيدت في حروف الكلمة، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون والياء التي هي كناية المفعول في قولك: إنَّني ويضربونني؛ لأنك قد تأتي بالظاهر كقولك: إن زيدا فاعل، وبكناية ليس فيها نون، كقولك: إنه وإنها، فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة، ولا يُغَيَّر لها آخرُ الفعل كما يغير لنون التوكيد ويبنى معها، ومع هذا فقد تلزم نونُ التوكيد الفعلَ في بعض المواضع في مثل قوله: واللهِ ليفعلَن، فكان الحذف مع ما يبني مع الفعل ويغيَّرُ له آخرُه، ويصير كأحد حروفه، ويلزم في بعض مواضعه أولى، ومع هذا كله فقد حذفوا النون من إنني، فقالوا: إني، وقرأ بعضهم: {أَتُحَاجُّوْنِي}، فإذا حذفوا هذه النون استثقالا مع ما وصفنا من أنها لا تلزم وليست مبنية مع الفعل كان الحذفُ لنون التوكيد أولى لتغييرهم آخر الفعل لها"[101].

وقد عرض أبو علي الفارسي لقوله تعالى: {أَتُحَاجُّونِي} [الأنعام، الآية: (80)][102] فذكر أن سيبويه "استشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف"[103]، وتابع ابن مالك سيبويه في أنه قد: "استثقل توالي الأمثال، فحذفت نون الرفع تخفيفا، واكتفي بتقديرها"[104]، وكراهية توالي الأمثال معروف عن العرب ومؤذن بالحذف، فلا يحسن تخطئة سيبويه، وما ذكره المبرد من كون اتصال نون التوكيد بالمضارع يحذف علامة الإعراب صحيح، ولعله هو الأصل في حذف النون، أما ما ذكره سيبويه من توالي الأمثال فهو افتراض، لكن نون التوكيد يتعارض مجيئها مع بقاء علامة الرفع، وهو النون في الأمثال الخمسة.

وإذا كان الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين ففي تأكيده بالنون الخفيفة خلاف، وذلك لمنع التقاء ساكنين، النون الخفيفة بعد ألف الاثنين أو الألف الفارقة التي يُفرق بها بين نون النسوة ونون التوكيد، ذكر أبو حيان أن ابن ذكوان قرأ قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس، آية: (89)] [105] "بتشديد التاء وتخفيف النون: وفرقه بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر،... أما تخفيفها مكسورة فقيل: هي نون التوكيد الخفيفة، وكسرت كما كسرت الشديدة، وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب، ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك. وقيل: النون المكسورة الخفيفة هي علامة الرفع، والفعل منفي، والمراد منه النهي، أو هو خبر في موضع الحال، أي: غير متتبعين. قاله أبو علي الفارسي"[106]، والذين على مذهب منع توكيد المضارع المسند إلى ألف الاثنين هم الجمهور[107].

وذهب يونس[108]، وناس من النحويين[109]، والكوفيون[110] -ونسب للقراء عامة[111]- إلى جواز توكيد المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة، وهذا القول ظاهر مذهب ابن جنّي، فقد ذكر أن مذهب يونس ليس "بالممتنع في الحس وإن كان غيره أسوغ فيه منه، من قِبل أن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها"[112]، بل إنه يحتج لهذا المذهب قال: "إن قلت: فإن الحرف لما كان مدغما خفي، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون اضربانْ زيدا... قيل: فالنون الساكنة أيضا حرف خفي فجرت لذلك نحوا من الحرف المدغم"[113]، وقد احتج لمذهب الجواز بأمرين، أحدهما: "أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين فكذلك النون الخفيفة"[114].

وهذه الحجة مستفادة مما ورد عند المبرد فقد قال: "الخفيفة إنما تقع في موقع الثقيلة، فإن قلت: فأجيء بها وأحرّك النون لالتقاء الساكنين كان ذلك غير جائز"[115]. وثانيهما: أن التوكيد بها "يؤدي إلى اجتماع الساكنين: الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع، وهو أحد أئمة القراء: {إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ} بسكون

الياء من محياي فجمع بين الساكنين، وهما الألف والياء، فكذلك ههنا، وقد حكي عن بعض العرب أنه قال: التقت حلقتا البطان، وقد حكي عن بعض العرب أيضا أنه قال: له ثلثا المال بإثبات الألف، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان؛ لما في الألف من إفراط المد، ولذلك أيضا يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف، نحو: هباءة، والهمزة المخففة ساكنة. والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر: {وَلا تَتَّبِعَانْ} بنون التوكيد الخفيفة"[116].

ولعل أصل هذه الحجة ما ذكره ابن جني من إلحاق "النون الخفيفة للتوكيد في التثنية... ليس ذلك -وإن كان في الإدراج- بالممتنع في الحس، وإن كان غيره أسوغ فيه منه، من قِبل أن الألف إذا أُشبع مَدَّها صار ذلك كالحركة فيها، إلا ترى إلى اطراد نحو: شابَّة، ودابَّة، وادهامّتْ، والضالِّيْن...، وقد قرأ نافع: {مَحْيَايْ وَمَمَاتِي} بسكون الياء من محياي"[117].

أما حجة منع توكيد المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة؛ فلسكون النون، والألف ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين، إلا في حالتين ليست هذي إحداهما[118]، وذلك أن "نون الاثنين التي للإعراب تسقط،... فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل: إما أن تحذف الألف، أو تكسر النون، أو تقَرَّ ساكنة بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تقر ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منها مدغمًا، نحو: دابة..."[119].

وهذا مأخوذ من كلام سيبويه قال: "ليس حرف ساكن في هذه الصفة إلا بعد ألف أو حرف لين كالألف، وذلك نحو: تُمُودّ الثوب وتضربينِّي، تريد المرأة... وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثنين. وذلك قولك: اضربا، وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت: اضرباني، واضربا نعمان لا تَرُدَنّ الخفيفة. ولا تقل: ذا موضع

إدغام فأردها، لأنها قد بنيت مدغمة. والرد خطأ ههنا؛ إذ كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تتبعه كلاما. وكيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلت وأدغمت، وحذفت في قول بعض العرب، فإذا كفوا مؤنتها لم يكونوا ليردوها إلى ما يستثقلون"[120].

وأما منع التقاء الساكنين بتحريك نون التوكيد فذلك "غير جائز؛ لأن النون ليست واجبة، وأنت إذا جئت بها زائدة وأحدثت لها حركة، فهذا ممتنع"[121]، وقد ذكر المانعون حجة قد يكونون بها ألحن من المجيزين بما ذكر قبل هذا، وهي أن توكيد المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة لم يسمع من العرب، قال سيبويه: "هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها"[122].

وقد رد مانعو توكيد المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة حجج المجيزين، أما قول المجيزين: النون الخفيفة مخففة من الثقيلة[123] فرده في كتاب سيبويه الذي ذكر أن "الخفيفة في الكلام على حدة، والثقيلة على حدة...؛ لأنها في الوقف كالتنوين، وتذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، كما تذهب لالتقاء الساكنين ما لم يحذف. ولو كانت بمنزلة نون لكن وأن وكأن التي حذفت عنها المتحركة لكانت مثلها في الوقف"[124].

وفصل الأنباري كلامَ سيبويه فقال: "كل واحد منها أصل في نفسه... والذي يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف، قال تعالى: ﴿لَنَسۡفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ وقال تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين لنسفعًا وليكونًا بالألف لا غير"[125]، وقال في موضع آخر: "النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا. تقول في الوصل: (هل تضربُن زيدًا؟ وهل تضربِن عمرًا؟) فإن وقفت قلت: هل تضربون؟ وهل تضربين؟ فتردّ نون الرفع التي كنت حذفتها للبناء؛ لزوال ما كنت حذفت النون من أجله، ولو كانت مثل نون إن ولكن المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف، يدل عليه أن النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت، تقول في اضربَن يا هذا إذا وصلتها: اضربَ القومَ، فتحذف النون ولا تحركها لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل إن ولكن لما كان يجوز

أن تحذف فدل على أنها ليست مخففة من الثقيلة"[126]، وعلى اتفاق النحاة على الوقف على النون الخفيفة بالألف، لكنهم يختلفون في كتابتها، قال الزجاجي: "الكوفيون يختارون كتابه بالنون على اللفظ، والبصريون يكتبونه بالألف؛ لأن الوقف عليه بالألف"[127].

وأما الاحتجاج للمجيزين بأن "الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها"[128] فرَدُّ ذلك بأنه "لا يخف كل الخفة، ولا يعرى عن الثقل، هذا مع عدم نظيره في النقل، وضعْفه في القياس؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغمًا، نحو: دابة وشابة؛ لأن الحرف المدغم بحرفين الأول ساكن، والثاني متحرك، إلا أنه لما نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وصارا بمنزلة حرف واحد، وفيهما حركة قد رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان"[129]، ويظهر أن هذا الرد أقدم مما أورده، فإن ابن جنّي ذكر هذا القول، ورده أيضًا[130]، وقد سبق إيراد كلامه.

وأما ما احتج به المجيزون من ورود ما فيه التقاء ساكنين عند العرب، نحو: حلقتا البطان، وثلثا المال فهو عند المانعين "إن صحَّ... عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته"[131]. وأما استشهادهم على صحة مذهبهم بقراءة ابن عامر: {وَلا تَتَّبِعَانْ} فتأولها المانعون بتأويلات جمعها أبو علي الفارسي بقوله: "فأما من قرأ: {وَلا تَتَّبِعَانْ} بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف، كما حذفوا رب وإن ونحوهما من المضاعف إلا أنه حذف الأول من المثلين، كما أبدلوا الأول من المثلين في نحو قيراط ودينار، ولزم ذلك في هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية للزم التقاء ساكنين على غير ما يستعمل في الأمر العام الشائع. ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا العد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى الأمر، كقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، و﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾، أي: لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالا من استقيما، وتقديره: استقيما غير متبعين"[132]، وقد ذكرت هذه التأويلات في كثير من كتب القراءات وتوجيهها[133].

المسند إلى نون النسوة: ومثل هذا الخلاف وقع في توكيد المسند إلى نون النسوة من أجل أن المضارع ساكن الآخر وبعده نون النسوة، فدخول نون التوكيد الخفيفة يترتب عليه توالي مثلين فإن أدغما توالى ساكنان، سكون لام المضارع وسكون النون المشددة، وإن كان التوكيد بالثقيلة كان فيه توالي ثلاث نونات؛ لذا اجتلبت ألف فارقة بين النونين، وقد امتنع عند الجمهور التوكيد بالخفيفة أيضا كما عُرض في مسألة توكيد المسند إلى ألف الاثنين، فلا حاجة إلى إعادته.

والذي عليه جمهور النحاة أن أي موضع تدخُل فيه النون الثقيلة تدخُل فيه النون الخفيفة إلا في موضعين تختصُّ بالدخول فيهما النون الثقيلة دون الخفيفة، هما: فِعل الاثنين إذ نقول: يا زيدان اذهبانّ، وسبق الكلام عليه، وفعل جماعة النِّساء إذ نقول: يا فاطمات اذهبنانّ، فلا يصحُّ أن ندخل عليهما نون التوكيد الخفيفة، فنقول: اذهبانْ واذهبْنَانْ[134]؛ إذ لو دخلتْ فيهما النون الخفيفة، وهي نون ساكنة لَلَزِم تحريك النون الخفيفة، أو إبقاؤها على السُّكون، ولا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لخروجه عن الوضع الأصْلي وهو السُّكون، وكذلك لا سبيل إلى الثاني؛ لأنَّه يلزم التقاء الساكنين على غيرِ حده، ولا يجوز حذْف الألِف؛ لأنَّه حينذاك يلتبس المثنَّى بالمفرد، ويجتمع المثلان في الجمْع من غير الإدغام، ولا الألف الفارقة؛ لتوالي النونين، ولا يجوز حذفُ النون لفوات التوكيد.

الخاتمة:

خرج البحث بعدة أمور، منها:

- أن النون الثقيلة تختص بما أسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة، ولا تجيء ههنا إلا مكسورة تشبيها لها بنون التثنية، خلافا ليونس والكوفيين.
- أن توكيد الفعل الماضي إذا دل على الاستقبال مما يحفظ، ولا يقاس عليه.
- أن أبا علي الفارسي تابع الكوفيين في جواز توكيد المضارع الواقع جوابا لقسم، وتابعه القيسي والعكبري، فليس صحيحا أن الجواز قول الكوفيين وحدهم.

- أن سيبويه ممن أوجب توكيد جواب القسم خلافا لمن نسب إليه الجواز.
- قال المبرد بجواز توكيد فعل الشرط بعد إمَّا خلافا لمن نسب إليه الإيجاب.
- أن حذف نون الرفع عند دخول نون التوكيد على المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ليس بسبب توالي الأمثال وحسب، بل أيضا لأن تلك النون علامة لرفع المضارع، ونون التوكيد من آثارها حذف علامة الرفع.
- لا يجوز التوكيد بنون خفيفة ويكون قبلها ألف، سواء أكان ألف ضمير الاثنين أم الألف الفارقة بين نون النسوة ونون التوكيد.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: 580/3. الأنباري، الإنصاف: 653/2. الرضي، شرح الكافية: 406/2.

(2) ينظر: الأنباري، الإنصاف: 653/2.

(3) سيبويه، الكتاب: 3/ 509.

(4) ينظر: الأنباري، الإنصاف: 653/2.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 430/2.

(6) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 664/2.

(7) ينظر: سيبويه، الكتاب: 523/3.

(8) سيبويه، الكتاب: 105/3. ينظر: الزمخشري، المفصل: 431. السيوطي، همع الهوامع: 399/4.

(9) ينظر: الصبان، الحاشية: 213/3، والبيت بلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع: 78/2. الصبان، الحاشية: 213/3.

(10) متفق عليه، أخرجه البخاري، صحيح البخاري: حديث رقم (3450). مسلم، صحيح مسلم: حديث رقم (2934)، واللفظ له.

(11) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: 399/4. حاشية الصبان: 221/3، والبيت من الطويل بلا نسبة عند ابن منظور، لسان العرب :مادة (غضب). ابن عقيل، شرح الألفية: 148/3.

(12) ينظر: سيبويه، الكتاب: 509/3. السيوطي، همع الهوامع: 397/4.

(13) سيبويه، الكتاب: 104/3.

(14) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 456/4.

(15) سيبويه، الكتاب: 105/3. والشاهد أغفل سيبويه قائله، وهو للقيط بن زرارة. ينظر: ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 133/2.

(16) المبرد، المقتضب: 335/2 .

(17) سيبويه، الكتاب: 106/3، 107.

(18) ابن جني، اللمع: 264.

(19) ابن يعيش، شرح المفصل: 43/9.

(20) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية: 621. ابن هشام، أوضح المسالك: 95/4. ابن عقيل، المساعد: 664/2. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 203/2. السيوطي، همع الهوامع: 399/4. الأشموني، شرح الألفية: 213/2.

(21) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 142/3. البيتان لم يُهتد إلى قائلهما، وهما عند: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 166. السمين الحلبي، الدر المصون: 524/3.

(22) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 524/3. ابن عقيل، المساعد: 644/2. الأشموني، شرح الألفية: 215/2.

(23) الفارسي، الإيضاح العضدي: 334/1.

(24) الفارسي، الحجة: 334/6، والآية من سورة القيامة، من الآية الأولى والقراءة لابن كثير برواية القواس والبَزّيّ برواية ربيعة وقنبل والحسن. ينظر: ابن جني، المحتسب: 341/2. القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 349/2، والبيت لعامر بن الطفيل، ينظر: عامر بن الطفيل، الديوان: 56. ابن هشام، مغني اللبيب: 645/2.

(25) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 43/9.

(26) ينظر: ابن عقيل، المساعد 2/ 664.

(27) ينظر: القيسي, مشكل إعراب القرآن: 777/2. ابن عطية، المحرر الوجيز: 551/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 564/10. الأشموني، شرح الألفية: 215/2.

(28) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 777/2.

(29) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 274، والآية من سورة الحجر، من الآية: 72.

(30) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 165، والذي أورده قطعة من حديث أخرجه البخاري، ينظر: البخاري، الصحيح، كتاب الفتن، باب ما جاء في قوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة).

(31) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1408/3، 1409.

(32) ينظر: سيبويه، الكتاب: 104/3 .

(33) ينظر: نفسه، 105/3 .

(34) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(35) ينظر: سيبويه، الكتاب: 107/3.

(36) ينظر: نفسه: 106/3.

(37) نفسه: 109/3.

(38) المبرد، المقتضب: 333/2.

(39) نفسه: 335/2.

(40) ينظر: الفارسي، الحجة: 345/6.

(41) ينظر: الزجاجي، الجمل: 356.

(42) الصيمري، التبصرة والتذكرة: 425/1.

(43) ابن جني، المحتسب: 341/2.

(44) الزمخشري، المفصل: 431.

(45) ابن الشجري، الأمالي: 141.

(46) ابن يعيش، شرح المفصل: 39/9.

(47) نفسه: 41/9.

(48) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: 498/2. الرضي، شرح الكافية: 403/2. ابن الناظم، شرح الألفية: 621. ابن هشام، أوضح المسالك: 95/4. ابن عقيل، المساعد: 664/2. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 203/2. السيوطي، همع الهوامع: 399/4. الأشموني، شرح الألفية: 214/2.

(49) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 776/2.

(50) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 349/2.

(51) سيبويه، الكتاب: 514/3، 515.

(52) الأخفش، معاني القرآن: 234/1،233.

(53) ثعلب، مجالس العلماء: 552/2.

(54) ابن السراج، الأصول: 200/2.

(55) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 165/1.

(56) أبو سعيد السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة: 81.

(57) ينظر: الزمخشري، المفصل: 431. ابن يعيش، شرح المفصل: 5/9. ابن عصفور، شرح الجمل: 490/2. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1407/3. الرضي، شرح الكافية: 403/2.

(58) ثعلب، مجالس العلماء: 552/2.

(59) الزجاجي، الجمل: 356.

(60) الزبيدي، الواضح: 191.

(61) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 41/9. أبو حيان، الارتشاف: 656/2. السمين الحلبي، الدر المصون: 299/1. ابن عقيل، المساعد: 667/2. السلسيلي، شفاء العليل: 883/2. السيوطي، همع الهوامع: 399/9. الأشموني، شرح الألفية: 216/2.

(62) المبرد، المقتضب: 13/3.

(63) نفسه: 14/3.

(64)المبرد، المقتضب: 14/3، 15، والبيت بلا نسبة عند: سيبويه، الكتاب: 516/3. الرضي، شرح الكافية: 403/2.

(65) المبرد، المقتضب: 11/3.

(66) المبرد، الكامل: 378/1، 379، والبيت لامرئ القيس، الديوان: 105.

(67) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 117/1.

(68) الزجاجي، الجمل: 356.

(69) العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن: 32/1.

(70) هو أحمد بن عمار، نحوي مفسر، له مصنف في التفسير، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 351/1.

(71) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 320/1.

(72) السمين الحلبي، الدر المصون 300/1، 301.

(73) ابن يعيش، شرح المفصل: 6/9.

(74) ينظر: ابن عقيل، المساعد: 688/2. السلسيلي، شفاء العليل: 883/2. الأشموني، شرح الألفية: 219/2.

(75) ابن جني، المحتسب: 277/1.

(76) نفسه: 278/1، والآية من سورة الأنفال، من الآية 25.

(77) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1404/3، والشاهد بلا نسبة عند أبي حيان، الارتشاف: 657/2. الأشموني، شرح الألفية: 218/2.

(78) ابن يعيش، شرح المفصل: 42/9.

(79) ينظر: الرضي، شرح الكافية: 403/2. ابن الناظم، شرح الألفية: 621. ابن هشام، أوضح المسالك: 102/4. ابن عقيل، المساعد: 668/2. السلسيلي، شفاء الغليل: 883/2. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 205/2.

(80) الفراء، معاني القرآن: 407/1، والآية من سورة النمل، من الآية 18.

(81) الأخفش، معاني القرآن: 543/2.

(82) الزجاج، معاني القرآن: 410/2، والآية من سورة النمل، من الآية 18.

(83) الزمخشري، الكشاف: 571/2.

(84) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 5/2.

(85) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 478/4، والآيتان: من سورة النمل، من الآية 18، ومن سورة الأنفال، من الآية 25.

(86) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 543/2.

(87) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 5/2. أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 478/4.

(88) السمين الحلبي، الدر المصون: 592/5.

(89) ينظر: ابن جني، المحتسب: 278/1.

(90) الزمخشري، الكشاف: 572/2، والشاهد من الرجز للعجاج، ينظر: الديوان، ج 304/2، والأزهري، التصريح على التوضيح: 112/2، وبلا نسبة عند ابن جني، المحتسب: 165/2. ابن هشام، مغني اللبيب: 246/1.

(91) السمين الحلبي، الدر المصون: 590/5.

(92) نفسه: 590/5.

(93) نفسه: 590/5.

(94) سيبويه، الكتاب: 519/3.

(95) المبرد، المقتضب: 19/3.

(96) ينظر: ابن السراج، الأصول: 201/2. الزبيدي، الواضح: 191. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1414/3. الرضي، شرح الكافية: 404/2. ابن الناظم، شرح الألفية: 626.

(97) سيبويه، الكتاب: 519/3، 520، والآية الأولى من سورة الأنعام، من الآية 80، وحذف النون قراءة نافع وابن عامر، ينظر: الفارسي، الحجة: 333/3. القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 436/1، والآية الثانية من سورة الحجر، من الآية 54، وقد قرأ بها نافع مخففة، ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 30/2. البناء، إتحاف فضلاء البشر: 347.

(98) ابن السراج، الأصول: 201/2، والآية الأولى من سورة الأنعام، من الآية 80، والثانية من سورة الحجر، من الآية 54، وقد سبق تخريجهما.

(99) المبرد، المقتضب: 20/3.

(100) ابن ولاد، الانتصار: 234، وأبو عثمان هو المازني.

(101) نفسه: 235، 236، والآية من سورة الأنعام، من الآية 80، والقراءة سبق تخريجها.

(102) سبق تخريج القراءة.

(103) الفارسي، الحجة: 335/3 .

(104) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1417/3.

(105) وقراءتها بالتخفيف منسوب لابن عامر، وابن ذكوان، والداجوني، وهشام، ينظر: الفارسي، الحجة: 292/4. ابن زنجلة، حجة القراءات: 336.

(106) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 186/5، 187.

(107) ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب: 525/3. المبرد، المقتضب: 24/3. ابن السراج، الأصول: 203/2. الزجاجي، الجمل: 358. الفارسي، الإيضاح العضدي: 335/1.

(108) ينظر: سيبويه، الكتاب: 527/3. المبرد، المقتضب 24/3.

(109) ينظر: سيبويه، الكتاب: 527/3. ابن السراج، الأصول: 203/2.

(110) ينظر: ابن السراج، الأصول: 203/2. الزجاجي، الجمل: 358. ابن جني، الخصائص: 92/1.

(111) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 262/6. البناء، إتحاف فضلاء البشر: 317.

(112) ابن جني، الخصائص: 92/1.

(113) المصدر نفسه، الصفحة نفسه.

(114) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 650/2.

(115) المبرد، المقتضب: 23/3، 24.

(116) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 651/2، والآية الأولى من سورة الأنعام، من الآية 162، وسكون الياء قراءة نافع، ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 279. البناء، إتحاف فضلاء البشر: 278، والآية الثانية من سورة يونس، من الآية 89، وقد مر ذكرها.

(117) ابن جني، الخصائص: 92/1، والآية من سورة الأنعام، من الآية 162، وقد خُرجت من قبلُ.

(118) ينظر: سيبويه، الكتاب: 525/3. والزجاجي، الجمل: 2/ 358.

(119) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 652/2.

(120) سيبويه، الكتاب: 525/3، وأصل (تمود) الفعل تمادّ البائع والمشتري الثوب، من المدّ، ثم أُتي بالمبني للمجهول تمود.

(121) المبرد، المقتضب: 3/ 24.

(122) سيبويه، الكتاب: 3/ 527.

(123) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 653. الرضي، شرح الكافية: 2/ 406.

(124) سيبويه، الكتاب: 3/ 524، 525.

(125) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 653.

(126) نفسه: 2/ 658-659.

(127) الزجاجي، الجمل: 358.

(128) ابن جني، الخصائص: 1/ 92.

(129)الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 669.

(130) ينظر: ابن جني، الخصائص: 1/ 92.

(131)الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 669.

(132) الفارسي، الحجة: 4/ 293، 294، والآية الأولى من سورة يونس، من الآية 89، وقد خرجت من قبلُ، والآية الثانية من سورة البقرة، من الآية 228، والآية الثالثة من سورة البقرة، من الآية 233 .

(133) ينظر على سبيل المثال: ابن زنجلة، حجة القراءات: 336. القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 1/ 522. العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 2/ 33. البناء، إتحاف فضلاء البشر : 317.

(134) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 5/ 164، 165. ابن هشام، أوضح المسالك: 4/ 111.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1) الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت.215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
2) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت.905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار عالم الكتب، القاهرة، د.ت.
3) الأشموني، علي بن محمد (ت.900هـ)، شرح الألفية على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
4) امرؤ القيس، جندح بن حجر الكندي (ت.540م)، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1964م.
5) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت.256هـ)، صحيح البخاري، تصحيح: إدارة الطباعة المنيرية، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
6) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت.577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1407-1987م.
7) العكبري، عبد الله بن الحسين (ت.616هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
8) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت.379هـ)، الواضح، تحقيق: عبدالكريم خليفة، الجامعة الأردنية، عمان، د.ت.

9) البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت.1117هـ): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس بن مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419-1998م.

10) أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت.338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط1، 1406-1986م.

11) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت.392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1371-1952م.

12) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت.392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، مصر، 1415-1994م.

13) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت.745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1418-1998م.

14) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت.745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وزكريا النوني، وأحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413-1993م.

15) الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت.686هـ)، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405-1985م.

16) الزجاج، إبراهيم بن السَّرِي (ت.311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، بيروت، ط1، 1414-1986م.

17) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت.340هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، القاهرة، دار الأمل، إربد، 1405-1985م.

18) الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله (ت. 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1404-1984م.

19) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت.538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418-1998م.

20) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت.538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420-1999م.

21) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (توفي بعد 420هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1418-1997م.

22) ابن السراج، أبو بكر محمد سهل (ت.316ه)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407-1987م.

23) أبو سعيد السيرافي، الحسين بن عبد الله (ت.368ه)، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، د.ن، د.ب، ط2، 1412-1991م.

24) السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت.770ه)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: عبد الله علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406-1986م.

25) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت.756ه)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1، 1411-1991م.

26) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت.180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، بيروت، ط2، 1402-1982م.

27) ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت.385ه)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1979م.

28) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت.911ه)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

29) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت.911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407-1987م.

30) ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (ت.542ه)، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

31) الصبان، محمد بن علي بن موسى (ت.1206ه)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

32) الصيمري، عبد الله بن علي بن اسحق (من علماء القرن الرابع)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، كلية الشريعة، مكة المكرمة، ط1، 1402-1982م.

33) ابن الطفيل، عامر بن الطفيل بن مالك العامري (ت.11ه) ، الديوان، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، دار بيروت، بيروت، 1402-1982م.

34) العجاج، عبد الله بن رؤبة التميمي (ت.90ه)، الديوان، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عزة حسين، دار الشروق، دمشق، 1971م.

35) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت.669ه)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.

36) ابن عطية، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت.546ه)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413-1993م.

37) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت.769ه)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 1400-1980م.

38) الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت.377ه)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط2، 1408-1988م.

39) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، 1411-1988م.

40) الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله (ت.207ه)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، دمشق، 1403-1983م.

41) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت.672ه)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، 1402-1982م.

42) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت.672ه)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، 1403-1983.

43) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت.285ه)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413-1993م.

44) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت.285ه)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

45) القيسي ,مكي بن أبي طالب (ت.437ه)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394-1974م.

46) القيسي، مكي بن أبي طالب (ت.437ه)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408-1988م.

47) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت.711ه)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414-1994م.

48) ابن الناظم، بدر الدين محمد (ت.686ه)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

49) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت.761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، 1966م.

50) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت.761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، د.ت.

51) ابن ولاد، أحمد بن محمد التميمي (ت.332هـ)، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416-1996م.

52) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت.643هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.